



مجلة الدراسات الإيرانية
Journal for Iranian Studies

مجلة الدراسات الإيرانية

دراسات وأبحاث علمية متخصصة

مجلة علمية نصف سنوية محكمة تصدر باللغتين العربية والإنجليزية

السنة الثالثة – العدد التاسع – إبريل 2019

تصدر عن



RASANA
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies

مستقبل الملف النووي الإيراني ما بعد ترامب

د. إدريس لكريني

أستاذ العلاقات الدولية ومدير مختبر الدراسات الدولية حول تدبير الأزمات، جامعة القاضي عياض، مراكش

ظلّ الرئيس الأمريكي دونالد ترامب يقلل من أهمية الاتفاق النووي الذي عقده إيران مع القوى الدولية الكبرى الست (الصين، وروسيا، وأمريكا، وفرنسا، وألمانيا وبريطانيا) عام 2015م، قبل أن تعلن الولايات المتحدة رسمياً في مايو 2018م الانسحاب من هذا الاتفاق من جانب واحد، وإعادة فرض العقوبات التي كان قد توقف العمل بموجبها على إيران.

تسعى هذه الدراسة لتناول تطورات الملف النووي ومواكبة مستجداتها، من خلال رصد التوجهات الجديدة للإدارة الأمريكية في هذا الصدد، وطرح الانعكاسات المحتملة لهذه التوجهات على مستوى إجماع الطموحات النووية والتوسعية الإيرانية، خاصة أن السياسات الإيرانية أصبحت تزعج كثيراً من القوى الإقليمية والدولية في ارتباطها بتكريس حالة عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط خدمة لأجندات خاصة تدعم التمدد والهيمنة عبر سبل ناعمة وخشنة أيضاً.

تتحو الدراسة إلى رصد التأثيرات المحتملة للسياسة الأمريكية الجديدة والمتسمة بصرامتها تجاه الملفّ النووي الإيراني في أعقاب الانسحاب من الاتفاق النووي، وتساعد حدّة التهديدات الأمريكية تجاهها، والبحث في مدى قدرة إيران على الصمود والمواجهة.

واعتماداً على مقاربة تاريخية وتحليلية، سنحاول الإجابة عن سؤالين محوريين: أولاً: ما خلفيات وسياقات الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي الذي عقدته إيران مع القوى الدولية الكبرى؟ وثانياً: ما التداعيات المحتملة للتوجهات الأمريكية الجديدة بالنسبة إلى الطموحات الإيرانية النووية، وبالنسبة إلى تحركاتها التوسعية في محيطها الإقليمي؟

أولاً: الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي وإعادة الضغوط على إيران

فوّتت إيران مجموعة من الفرص، قدّمت لها منذ انطلاق المفاوضات بشأن ملفها النووي، خاصة تلك الحوافز التي طرحتها الدول الغربية على مستوى المساعدة في تعزيز إمكانياتها النووية في المجال السلمي، وتزويدها بتقنيات مهمة في هذا المجال، وكذا مساعدتها على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وفتح صفحة جديدة مع الولايات المتحدة، والدول الغربية عموماً، مع التمهّد بكسر العزلة وإلغاء بعض العقوبات مقابل التخلّي عن توجهاتها النووية العسكرية.

وأمام رفضها كل هذه الخيارات، تعرّضت إيران لسلسلة من العقوبات الأمريكية والأوروبية والدولية، وتتقاطع التخوفات الأمريكية والإسرائيلية من الطموح النووي الإيراني، لأن هذا الطموح من المنظور الأمريكي عامل خطير سيهدّد استراتيجيتها في منطقة حيوية وذات أولوية للسياسة الأمريكية، ويهدّد مصالح حلفائها لا سيّما في منطقة الخليج الغنية بمصادر الطاقة، كما أن امتلاك إيران أسلحة نووية يثير مخاوفها من احتمال وصول هذا النوع من الأسلحة إلى منظمات «إرهابية» في حالة تفاقم الصراع بين طهران وواشنطن في المستقبل، كما قد يدفع دولاً أخرى في المنطقة لمحاولة امتلاك السلاح النووي، فيما تعتقد إسرائيل أن امتلاك إيران هذا السلاح سيربك أمنها ويشكّل تهديداً حقيقياً لوجودها ونفوذها⁽¹⁾.

كذلك لم تُخفِ الدول العربية تخوفاتها وتحفظاتها إزاء تطوّر الملفّ النووي في إيران بالموازاة مع سياساتها التدخلية في المنطقة، وفيما لم تتوقف دول الخليج العربي عن الدعوة إلى إخلاء المنطقة برمتها من السلاح النووي. تُصرّ الولايات المتحدة على

مواجهة أي طموحات إيرانية لتوظيف الطاقة النووية في المجال العسكري، لذلك فرضت كثيراً من العقوبات والضغوط الانفرادية على إيران أو عبر حلفائها الأوروبيين أو من خلال الأمم المتحدة.

مع وصول الأمور إلى ما يشبه الباب المسدود نتيجة تصلب الموقف الإيراني، وإصرار الولايات المتحدة على كبح أي توجه في هذا الشأن، انطلقت مفاوضات ضمت إيران والولايات المتحدة وعدداً من القوى الدولية الكبرى كسبيل لتلطيف الأجواء والتوصل إلى حل يوازن بين مختلف المواقف المتباينة بصدد الملف النووي الإيراني، وهو ما حدا بدول الاتحاد الأوروبي إلى رفع العقوبات المفروضة على إيران لنصف سنة، كبادرة حسن نية لدعم هذه المفاوضات التي انطلقت في ظل ظروف دولية وداخلية لا تخلو من تحديات للولايات المتحدة، مما جعلها غير متحمسة لفتح مزيد من الجبهات أمامها. وقد تزامن ذلك مع وجود باراك أوباما على رأس السلطة في البيت الأبيض، وهو الذي اختار التعاطي بقدر من الدبلوماسية والمرونة مع هذا الملف، رغم بعض التوجهات التي طرحت داخل أمريكا نفسها أو في إسرائيل، التي ظلت تفضل توجيه ضربات عسكرية قوية إلى المفاعلات النووية الإيرانية.

لم تخل هذه المفاوضات من صعوبات وإكراهات، مما جعلها تتوقف بين حين وآخر، قبل التوصل إلى الاتفاق بين إيران والقوى الدولية الكبرى الست (الصين، وروسيا، وأمريكا، وفرنسا، وألمانيا، وبريطانيا)، بتاريخ 14 يوليو من عام 2015 حول برنامجها النووي، بعد مفاوضات شاقة وطويلة استمرت لأكثر من عام ونصف بين جنيف وفيينا ونيويورك ولوزان، ويقضي الاتفاق بالمحافظة على الطابع السلمي للبرنامج في مقابل رفع العقوبات المفروضة على إيران تدريجياً، إذ تضمن مجموعة من العناصر التفصيلية التي يمكن إجمالها في ما يلي⁽²⁾:

وضع مجموعة من القيود التي تحول دون تمكن إيران من توظيف إمكاناتها النووية في المجال العسكري.

توسيع دائرة مراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتتطال عدداً من المنشآت النووية داخل إيران والشبكة النووية بكل مراحلها، والمتصلة بالاستخراج والأبحاث والتحويل. فتح المجال أمام مفتشي الوكالة لزيارة مواقع غير نووية في حال بروز شكوك بصدد التوجهات الإيرانية.

رفع العقوبات الأوروبية والأمريكية ذات الصلة بالبرنامج تبعاً لتطبيق إيران لالتزاماتها بناءً على تأكيد من الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إلزام إيران بخفض عدد أجهزة الطرد المركزي العاملة التي تستخدم في تخصيب اليورانيوم إلى 5060 مقابل 10,200 عند توقيع الاتفاق، إذ تعهدت بعدم تجاوز هذا العدد طوال عشر سنوات، كما وافقت أيضاً على تعديل مفاعل «أراك» الذي يعمل بالماء الثقيل تحت إشراف المجموعة الدولية، حتى لا يتمكن من إنتاج بلوتونيوم للاستخدام العسكري.

موافقة إيران على استمرار حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة عليها لمدة خمس سنوات، مع إمكانية اختصار المدة إذا اقتضت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن برنامجها النووي أضحى سلمياً بالكامل.

وتبقى السلطة التقديرية قائمة لمجلس الأمن لإلغاء القرارات السابقة المتصلة بهذا البرنامج النووي.

لقد خلف الاتفاق مواقف وردود فعل متباينة، حتى داخل الولايات المتحدة نفسها، بين من اعتبره بمثابة تجسيد لأهمية خيار التفاوض والحلول الدبلوماسية لكسب معارك هامة بكلفة أقل، خاصة أنه يكبح الطموحات النووية العسكرية لإيران، وبين من استقبلته بقدر من التحفظ والارتياح، فيما سوّقت إيران للأمر كانتصار لرؤيتها، على اعتبار أن الاتفاق سيسمح لها بتطوير علاقاتها مع محيطها الدولي، بعد رفع العقوبات الأمريكية بمقتضاه، ويضمن استمرار برنامجها رغم الشروط المفروضة.

وعلى المستوى الدولي، يمكن رصد موقفين أساسيين في هذا الإطار، أولهما يرى في الاتفاق فرصة لتعزيز السلم والاستقرار في المنطقة عبر منع إيران من تحويل إمكانياتها النووية إلى المجال العسكري، وهو ما عكسته مواقف الأمم المتحدة وعدد من دول الاتحاد الأوروبي، كألمانيا وبريطانيا وفرنسا، إضافة إلى الصين وروسيا.

أما الموقف الثاني فلا يخفي أطرافه تخوفاتهم وشكوكهم في هذا الاتفاق، بالنظر إلى التحركات المعادية لإيران في المنطقة، وهو ما تترجمه مواقف الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من الدول العربية وكندا، فيما عبرت إسرائيل من جانبها بأنها ستسعى للحيلولة دون امتلاك إيران للسلاح النووي.

وبغض النظر عن هذه المواقف المتضاربة، يمكن القول إن الاتفاق أتاح لإيران فرصة لاستثمار إمكانياتها النووية في المجالات السلمية، وحال دون تطوّر الأمور نحو الأسوأ عبر إدخال المنطقة في مواجهة عسكرية باستهداف المنشآت النووية الإيرانية من قبل إسرائيل أو الولايات المتحدة، فيما شكّل أيضاً مدخلاً لتجاوز الإكراهات الاقتصادية والاجتماعية التي سببتها العقوبات الدولية على إيران نتيجة لتصلب مواقفها، مع ما

يعنيه ذلك أيضاً من رفع اليد عن الأموال الإيرانية المجمّدة في الخارج والتخفيف من حدّة الضغوط التي واجهتها وفرضت عليها عزلة دولية وإقليمية واضحة.

اتّخذ الاتفاق طابعاً دولياً مع صدور قرار مجلس الأمن رقم 2231 لعام 2015، وفي أعقاب ذلك بدأت إيران تتخبط وبشكل تدريجيّ في أسواق النفط العالمية، إذ «زادت أوروبا من مشترياتها من النفط الإيراني باطراد لتستحوذ تقريباً على ثلث صادرات إيران من النفط الخام، وبكميات بلغت أكثر من 700 ألف برميل، يُوجّه معظمها إلى تركيا وأسواق أخرى مثل فرنسا وإيطاليا واليونان وإسبانيا، وغيرها من الدول، كما برزت فيه الصين كأكبر مشترٍ للنفط الإيراني في عام 2017، تلتها الهند، فيما جاء بين المشترين الرئيسيين الآخرين كوريا الجنوبية واليابان وتايوان، وغيرها من الدول الآسيوية»⁽³⁾، كما استفادت إيران أيضاً على عدة أصعدة اقتصادية وتجارية أخرى، كما هو الأمر بالنسبة إلى فتح أسواقها أمام الاستثمارات الأجنبية.

وفي مقابل ذلك، فقد شكّل الأمر خطوة أولى للحدّ من المخاوف الإقليمية والدولية المتزايدة، جراء التوجهات النووية الإيرانية وإمكانية توظيفها عسكرياً، فيما اعتبر البعض الآخر أن رفع العقوبات عن إيران هو عامل سيساعدها على تعزيز قوتها ووجودها في المنطقة عن طريق تنفيذ أجندها، ودعم حفاؤها في مناطق التوتر في المنطقة، بصورة تربك الأوضاع أكثر وتزيدها تعقيداً.

جدير بالذكر أن الاتفاق كرّس آلية لتعزيز الرقابة المنتظمة على البرنامج النووي الإيراني من خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وانسجماً مع قرار مجلس الأمن 2231 لعام 2015، ومواكبة لسير الاتفاق، قامت الوكالة بعدد من عمليات التحقق والرصد بشكل منتظم، وهو ما تعكسه تقارير الوكالة المقدمة للمجلس خلال السنوات الأخيرة في هذا الخصوص، التي أفادت بالتزام إيران ببنود الاتفاق النووي، لكن الولايات المتحدة ترى أن إيران تتحايل ولديها مخططات لاستمرار برنامجها سرياً.

منذ وصوله إلى البيت الأبيض، اتخذ الرئيس الأمريكي دونالد ترامب جملة من القرارات بصدد عدد من الملفات والقضايا الحيوية، كاليئة والهجرة والتعاون الاقتصادي والإرهاب الدولي وحقوق الإنسان والتسلّح، والتي أفرزت جدلاً واسعاً، ما يعطي الانطباع بأن ثمة توجهات جديدة تميّز السياسة الخارجية على عهد الإدارة الأمريكية الراهنة، وهي سياسة واقعية براغماتية يحركها هاجس المحافظة على الريادة الأمريكية ودعمها على المستوى الداخلي.

ولم يتردد الرئيس الأمريكي في التقليل من أهمية الاتفاق، واعتبره في كثير من

المناسبات «أسوأ اتفاق عقده بلاده على الإطلاق، ولم تجن منه شيئاً»، خاصة أنه لن يسهم في وقف الانتشار النووي في المنطقة، ولا يراعي برنامج الصواريخ الباليستية لإيران، ما يهدّد حلفاء أمريكا ومصالحها في المنطقة، كما اعتبر أن الاتفاق مكن إيران من استرداد أموال كانت مجمّدة في البنوك الأمريكية والأوروبية، تجاوزت مئة مليار دولار، استثمرتها في «تمويل الإرهاب»، وأن الاتفاق لا يضع ضمانات لما بعد انتهاء الاتفاق عام 2025.

وإضافة إلى ذلك، اعتبر ترامب أيضاً أن الاتفاق لم يتضمن بنوداً من شأنها كبح الطموحات الإيرانية الرامية إلى الهيمنة على منطقة الشرق الأوسط، وهو ما يؤكده -حسب ترامب- استمرار النظام الإيراني في تغذية الصراعات والإرهاب في الشرق الأوسط، رغم مرور أكثر من ثلاث سنوات على توقيع الاتفاق، مما يؤكد عدم احترامها لروح الاتفاق⁽⁴⁾.

وفي خطوة صارمة منه، قام في شهر مايو من عام 2018 بتوقيع مرسوم يقضي بالانسحاب من الاتفاق من جانب واحد، وبإعادة فرض العقوبات التي رُفعت عن إيران بموجبه، وهو ما أفرز حالة من الصدمة داخل مراكز القرار الإيراني.

ولم تتوقّف الأمور عند ذلك، بل دعت الولايات المتحدة دول العالم والشركات والبنوك إلى إنهاء معاملاتها مع إيران، مع إطلاق تهديدات واضحة لهذه الأخيرة في حال سعيها إلى تخصيص اليورانيوم.

ويبدو أن القرار الأمريكي، الذي جاء بعد مرور ما يناهز السنتين من عقد الاتفاق، هو نتاج تقييم مسبق لمدى انعكاسات الاتفاق على السلوكيات الخارجية لإيران تجاه محيطها الإقليمي والدولي وتهديدها للمصالح الأمريكية، إذ لم تتوقف عن التدخل في عدد من دول المنطقة، علاوة على تقييم آخر يتصل بمدى انضباط إيران بمقتضيات الاتفاق ذاته في ما يتعلق بملفها النووي، كما لا تخلو الضغوط التي مارسها عديد من الدول العربية من أهمية في هذا الخصوص، وبخاصة أنها عبرت في السابق عن ارتيابها إزاء التزام إيران ببنود الاتفاق السابق.

ويبدو أن القرار الأمريكي بُني في الأساس على تقييم للسلوكيات الإيرانية المعادية تجاه محيطها الإقليمي، التي استمرّت لما بعد الاتفاق، أكثر منه على معطيات متصلة برصد انحرافات تتعلق بالانضباط بمقتضيات الاتفاق على مستوى تحويل الإمكانيات النووية نحو المجال العسكري. لم يكن القرار الأمريكي مفاجئاً بالنظر إلى السياسات الداخلية والخارجية الصارمة التي باشرها ترامب، وبالنظر أيضاً إلى الانتقادات الشديدة

التي وجَّهها إلى الاتفاق منذ وصوله إلى البيت الأبيض، غير أن الأمر خَلَّف ردود فعل مختلفة تراوحت بين التثمين والتحفُّظ والرفض، وتتمَّ هذه المواقف في مجملها عن حسابات استراتيجية لأصحابها.

وعبَّرت بعض الدول الأوروبية عن قلقها من الانسحاب الأمريكي من الاتفاق، مشيرة إلى أن الأمر من شأنه أن يربك الجهود المبذولة على سبيل مراقبة الملف النووي مع إيران، ولم تخفِ بعض الدول كألمانيا وفرنسا وبريطانيا معارضتها لقرار ترامب، خاصة أنها قامت قبل ذلك بمبادرات على طريق منعه من الانسحاب، وطرح خيارات بإمكانية مراجعة مضامين الاتفاق، فيما عبَّر الاتحاد الأوروبي عن أسفه إزاء هذا الانسحاب الذي اعتبره ثمرة جهود دبلوماسية دولية، ونفس الموقف صدر عن روسيا والصين، اللتين اعتبرتا الخطوة غير محسوبة وغير مبرَّرة، وأن الإلغاء هو «محاولة إهدار سنوات من العمل الدولي.. ليعود إلى نقطة الصفر»⁽⁵⁾.

أما إيران فتصرَّ على أن الاتفاق لا زال قائماً مع باقي الشركاء، كما تؤكد أيضاً أنها لا زالت ملتزمة بمقتضياته، واعتبرت الانسحاب الأمريكي سلوكاً غير مشروع، وبنمَّ عن خرق لاتفاق دولي، مع تأكدها الاستمرار في احترام مقتضياته، بل إنها هدَّدت بالعودة إلى تخصيب اليورانيوم في حال عدم نجاح الخيار التفاوضي.

المهم أن «خروج الولايات المتحدة من الاتفاق لا يلغيه كلياً، لكنه يقوِّض فاعليته، ويفرض على الأطراف الأخرى البحث عن بدائل للتعامل مع الموقف»⁽⁶⁾.

ورحَّب كثير من الدول العربية، كالمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، بالخطوة الأمريكية⁽⁷⁾، وهذا أمر طبيعي بالنظر إلى حجم التدخُّلات التي لم تتوقف عنها إيران في دول المنطقة مستفيدة من توقيع الاتفاق، إذ دعت جامعة الدول العربية إلى مراجعة الاتفاق، والاتجاه نحو مزيد من الصرامة في التعامل مع الملف النووي الإيراني⁽⁸⁾.

تحاول إيران إقناع الدول الأوروبية، إضافة إلى روسيا والصين، بالبقاء على الاتفاق من خلال تقديم مجموعة من التنازلات والإغراءات الاقتصادية في ارتباطها بالطاقة، غير أن ثمة أسئلة محورية تطرح نفسها بإلحاح في خضمَّ هذه التطوُّرات، ويتعلق الأمر بمدى قدرة الدول الأوروبية على الاستمرار في الاعتراف بالاتفاق مع وجود مصالح استراتيجية تربطها بالولايات المتحدة الأمريكية على عدَّة مستويات، اقتصادية وعسكرية، ومدى انعكاس التوجهات الأمريكية على التحركات والسياسات الإيرانية، سواء في ما يتعلق بملفها النووي، أو بتحركاتها تجاه محيطها العربي، وما إذا كان الأمر سيرغمها على مراجعة هذه السياسات المعادية.

لا شك أن القيود التي فُرضت على إيران دفعت بها إلى العمل لتحقيق أهدافها وزادتها إصراراً للتمسك بمواقفها، ليستمر الوضع كذلك في سلسلة متكررة من الشدّ والجذب بين توتر ينذر بالانفجار وهدوء أقرب إلى التهدئة من خلال دبلوماسية التفاوض⁽⁹⁾، لتبقى حالة اللا حسم مهيمنة في علاقات إيران مع الغرب على المدى القريب، فلا تكون بالحالة المتفجرة ولا الهادئة تماماً.

ويطرح عديد من الباحثين مجموعة من الاحتمالات بصدد مستقبل الملفّ النووي الإيراني، وحول التوجهات الخارجية لإيران بعد الانسحاب الأمريكي من الاتفاق، وهي احتمالات تتراوح بين نظرة تفاؤلية وأخرى قاتمة.

ثانياً: الملفّ النووي الإيراني.. التحديات والفرص

تظلّ السلوكيات والمواقف التي تطلقها الدول على المستوى الخارجي مجرد شعارات لا قيمة لها من المنظور الاستراتيجي في غياب مقومات تضمن ترجمتها ميدانياً.

ومن هذا المنطلق، يمكن التساؤل حول ما إذا كانت إيران تملك مقومات القوة بمفهومها الاستراتيجي، بما يجعلها قادرة على ترجمة طموحاتها واقعياً، وبالتالي تحديّ الولايات المتحدة الأمريكية والغرب، ودول المنطقة باتجاه الصمود أمام العقوبات المفروضة عليها، نحو كسب مزيد من الوقت الكافي لتحقيق حلمها في الولوج إلى النادي النووي، عبر فرض سياسة الأمر الواقع في هذا الشأن.

تفرض إيران تحدياً دولياً حقيقياً في ما يتعلق باحتمال استئنافها لبرنامجها النووي بالنظر إلى أن «إيران النووية خطيرة بما يكفي لكي تهدد في الصميم سلطة نظام منع الانتشار النووي، فإذا كان خروج كوريا الشمالية من نظام حظر الانتشار النووي في سنة 2003 يمكن اعتباره انحرافاً، فإنّ التحدي الإيراني سيشكل سابقة في ظلّ الفشل الدولي الملازم في التعامل مع كوريا الشمالية، الأمر الذي سيقود إلى انهيار نظام الانتشار النووي»⁽¹⁰⁾.

إنّ الخوف من تطوير الترسانة الإيرانية يجد مبرراته في كونها تشكّل تهديداً للنظام الدولي المرتبط بالحدّ من انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتمكّن دولاً غير ديمقراطية من امتلاك سلاح استراتيجي.

إنّ استمرار الموقف الإيراني الراض لأية محاولة لمنع من تطوير ترسانته النووية يجد أساسه في وجود فجوة حقيقية بين الولايات المتحدة وبقية الدول الموقعة على الاتفاق، وهي فجوة في صالح إيران، فدول الترويكا الأوروبية أبدت مواقف معارضة

لقرار ترامب الانسحاب من الاتفاق النووي، إذ ترى هذه الدول أن الاتفاق ركيذة مهمّة في علاقاتها مع إيران.

وأعلنت بريطانيا في 12 أغسطس 2018، ردّاً على مطالب أمريكية بالوقوف إلى جانبها، أن الاقتداء بالموقف الأمريكي مستبعد. ودعت ألمانيا إلى إنشاء قنوات الدفع المستقلة عن الولايات المتحدة. وتتوافق هذه المواقف مع موقف الاتحاد الأوروبي الذي وافقت دوله بأغلبية (28 صوتاً) على حزمة دعم لإيران بما يتماشى مع الاتفاق النووي، كما صدر بيان مشترك بين مسؤولة السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني ووزراء خارجية ألمانيا وفرنسا وبريطانيا، انتقدوا فيه القرار الأمريكي بعودة العقوبات، باعتبار أن إلغاء العقوبات المتعلقة بالملف النووي كان «جزءاً أساسياً من اتفاق 1+5»، كما تعهد الأعضاء المتبقون في الاتفاق النووي بالحفاظ على قنوات مالية مؤثرة مع إيران واستمرار واردات النفط والغاز الإيرانيين، والحفاظ على العلاقات الاقتصادية مع إيران. وعلى صعيد آخر أعلنت كل من الصين وروسيا أنهما ستبقيان ملتزمين تعهداتهما وتنفيذ الاتفاقيات المبرمة⁽¹¹⁾.

ويلاحظ أن الاستراتيجية الأمريكية في تعاطيها مع الملف النووي الإيراني هي في الحقيقة مركبة ومعقدة، فهي في جانبها الأول ترهيبية متشددة، أما في جانبها الثاني فهي ترغيبية ناعمة، تقوم على أساس تشجيع الأصوات الإصلاحية والمعتدلة داخل إيران⁽¹²⁾.

لا شك أن تطوّرات الملف النووي الإيراني خيّمَت بظلالها القاتمة على أمن المنطقة، وأفرزت أجواء من القلق والتوتر، وأمام الإلحاح الإيراني على الولوج إلى النادي النووي عبر كل السبل، يجد العرب أنفسهم محاصرين بين قطبين توسّعيين، أولهما إسرائيل القوة الإقليمية الوحيدة التي لديها التكنولوجيا النووية بالفعل، وقطب إيراني يبدو أنه نجح إلى حدّ كبير في كسب وقت قد يمكنه من اختراق النادي النووي، بما سيسهم حتماً في تضيق الخناق على المنطقة، ذلك أن التوجّه التوسعي لإيران لا يختلف عن نظيره الإسرائيلي مع اختلاف في الآليات فقط.

إنّ تطوّر مسار الملف النووي الإيراني على امتداد العقدين الأخيرين يحيل إلى أن إيران تحرص دائماً على المناورة واستغلال كل الفرص والإمكانيات الكفيلة بتطوير ملفها النووي، ولذلك لا يمكن المبالغة في المراهنة على الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي، على اعتبار أن إيران تملك مجموعة من النقاط والملفات التي يمكن أن توظفها على سبيل تجاوز تداعيات الانسحاب الأمريكي والضغط المختلفة التي تتعرض لها،

عبر السعي إلى إرباك الأوضاع في عدد من دول المنطقة العربية كلبنان وسوريا والعراق والاستمرار في تفويض أمن واستقرار المنطقة.

إنّ التهديد الذي تخشاه بعض الدول العربية على أمنها جرّاء التوجه الإيراني لامتلاك هذا السلاح، وذلك في حالة فشل التوصل إلى حلّ، وفي ظل وجود مشكلات عربية سياسية مع إيران، كما هو الأمر باحتلال الجزر الإماراتية الثلاث والنفوذ في اليمن وسوريا والعراق ولبنان، سيدفع بعدد من الدول العربية كمصر والمملكة العربية السعودية إلى السعي لامتلاك هذا السلاح، بالشكل الذي سيفرض تحديات إقليمية أخرى وبخاصة مع ارتفاع أسعار النفط. وهو خيار يبرره البعض بضرورة تملك قدرات نووية تكفل الدفاع عن النفس وتحقيق الردع، مع وجود خصمين يحيطان بالمنطقة يبتزان دولها ولا يتوقفان عن تطوير إمكانياتها النووية، ويتعلق الأمر بإسرائيل وإيران.

لقد ساد اعتقاد في عدد من الأوساط الدولية والإقليمية غداة إبرام الاتفاق بأن السياسات الإيرانية ستتغير نحو محيطها، بصورة تدعم رفع يدها عن الأزمات التي يشهدها كثير من دول المنطقة، ودعم التوافقات السياسية الكفيلة ببلورة حلول مستدامة لمختلف النزاعات التي تبين فيها تورّط إيران بشكل أو بآخر، سواء في العراق أو سوريا أو اليمن، كإشارة تعبّر بها إيران عن حسن نيتها إزاء محيطها العربي القلق والمستاء من سياساتها التوسعية، وإزاء المحيط الدولي الذي طالما دعاها إلى احترام جيرانها، غير أن الواقع أثبت العكس.

أكدت الممارسة الإيرانية في المنطقة على امتداد عقود أنها توظف نفوذها في عدد من الدول العربية كأوراق لتحقيق أهداف استراتيجية، كما هو الأمر بالنسبة إلى ملفّها النووي، ويبدو أن الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي مع إيران لن يزيد هذه الأخيرة إلا إصراراً على مدّ النفوذ في المنطقة كسبيل لخلط الأوراق، واستغلالها في إطار أي مفاوضات محتملة مع الولايات المتحدة مستقبلاً، خاصة مع تنامي حضور كل من الصين وروسيا على الصعيد الدولي والموقف الأوروبي من الملفّ النووي الإيراني، بما يمكن لإيران استغلال هذا النفوذ لصالحها في فك عزلتها والتقليل من آثار العقوبات المفروضة عليها.

ويبدو أنّ حدة الخناق الأمريكي المفروض على إيران ستتضاعف مع إدراج إدارة ترامب، الحرس الثوري ضمن لائحة المنظمات الإرهابية في بداية شهر أبريل من عام 2019، وهو إجراء يندرج ضمن سلسلة من التدابير السابقة، والمرتبطة بوضع إيران ضمن «محور الشر» وضمن لائحة «الدول المارقة» قبل سنوات خلت، وبتعريضها لمجموعة من العقوبات الصارمة بمبرر تمويل ودعم الإرهاب.

وينطوي الإجراء الحالي على قدر من الخطورة بالنظر إلى الوزن السياسي والاقتصادي والأمني الذي يحظى به الحرس الثوري الذي أنشئ عام 1979م في أعقاب الثورة داخل إيران، وبالنظر إلى تحركاته ومساهماته في تنفيذ ومواكبة السياسات والاستراتيجية الإيرانية في الخارج، ولذلك فمن المنتظر أن يكون لهذا التوجه انعكاسات سلبية واضحة في ما يتعلق بالملف النووي الإيراني، خصوصاً أن الولايات المتحدة عبّرت بصورة واضحة عن مضيها قدماً نحو ترجمة القرار ميدانياً، عبر السعي إلى دفع عدد من الدول إلى قطع علاقاتها مع «الحرس الثوري»، وإلى تعزيز الخناق على توجهات إيران النووية.

ثالثاً: مستقبل الملف النووي الإيراني

ثمّة مجموعة من الاحتمالات تُطرح بعد الانسحاب⁽¹³⁾، بين إلغاء الاتفاق النووي الإيراني مع توجه الشركاء الآخرين، بما في ذلك إيران نفسها، إلى الإعلان عن الخروج من الاتفاق، أو بقاء الاتحاد الأوروبي في الصفقة مركزاً على تعزيز مصلحته الخاصة على الرغم من خروج الولايات المتحدة، وبين نموذج كوريا الشمالية، إذا ما قبلت إيران كل المطالب الأمريكية وبدأت إعادة التفاوض على صفقة جديدة، وبين التزام الصين وروسيا بدعم إيران والالتزام بالاتفاق.

وينبّه آخرون إلى أن استراتيجية احتواء الولايات المتحدة المفترضة لإيران من المرجح أن تزيد من قوة المتشدّدين بدلاً من المعتدلين في هذا البلد⁽¹⁴⁾، ويذهب آخرون⁽¹⁵⁾ إلى أن الانسحاب الأمريكي سيؤدي إلى إضعاف موقع الرئيس الإيراني حسن روحاني خلال الفترة المتبقية من فترته الرئاسية الثانية.

منذ الثورة الإيرانية لم تطوّر الولايات المتحدة الأمريكية سياسة خارجية محدّدة تجاه إيران، ما يجعل خياراتها محدودة في ما يتعلق بهذه الأخيرة، إذ إنّ السياسات الردعية مثل الاحتواء المزدوج والمقاطعة الاقتصادية والسياسية الأمريكية لإيران لم تنجح في إرغامها على تغيير سلوكها السياسي، مثلما لم تنجح هذه السياسات نفسها مع العراق وانتهت باحتلاله⁽¹⁶⁾.

وفي الوقت الراهن، هناك وعي دولي متزايد بخطورة امتلاك إيران للسلاح النووي، بالنظر إلى كلفته السلبية على السلم والأمن الدوليين عبر الزجّ بمنطقة استراتيجية في سباق محموم وجديد نحو التسلّح، ويبدو أن الطرح الأمريكي في التعاطي مع هذا الملف يجد صدى لدى كثير من دول المنطقة العربية بالنظر إلى التهديدات الجديّة التي يطرحها بالنسبة إلى الأمن القومي العربي.

لا تخفى أهمية الضغوط والتحديات التي تواجهها إيران على مستوى تطوير ترسانتها النووية وتوظيفها عسكرياً، بالصورة التي تجعل كسب هذا الرهان صعباً، وتزداد هذه الصعوبات مع وجود إدارة أمريكية صارمة لم تتردد منذ مجيئها في اتخاذ قرارات صعبة، بل وأكدت في كثير من الأحيان قدرتها على تحويل التهديدات إلى سياسات حقيقية.

قد ينظر البعض إلى أن سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران كانت وستظل، في أحسن الأحوال، غير متماسكة، ولن تتحسن في المستقبل المنظور، وأن عدم وجود علاقات مثمرة مع طهران سيسهم إلى حد كبير في إفشال الجهود الأمريكية على طريق تحقيق أهداف سياسية في الشرق الأوسط⁽¹⁷⁾، غير أن استمرار الشكوك الدولية بشكل عام والأمريكية على وجه الخصوص في النيّات الإيرانية بصدد تطوير برنامجها النووي، مع المآزق الذي وصل إليه المسار التفاوضي والدبلوماسي مع الانسحاب الأمريكي من الاتفاق، ووجود ترامب على رأس الإدارة الأمريكية، كلها مؤشرات تحيل إلى احتمالية الخيار العسكري الذي قد تتفذه الولايات المتحدة عبر وساطة إسرائيلية، يتم فيها استهداف المنشآت النووية الإيرانية بالصواريخ، وإن كان هناك من يرى أن الولايات المتحدة ستكتفي بتكثيف الضغوط الاقتصادية على نظام طهران من خلال الأمم المتحدة أو خارجها⁽¹⁸⁾.

تحتاج صناعة الأسلحة النووية إلى خبرة فنية وإمكانيات ضخمة وأموال كثيرة قد تعجز بعض الدول عن توفيرها، ممّا يجعلها تعتمد على مساعدات الدول الأخرى، لهذا كان التعاون الدولي في ميدان الأبحاث والصناعات النووية من العوامل الأساسية التي تساعد على انتشار هذه الأسلحة⁽¹⁹⁾.

وفي الحالة الإيرانية، لا ينبغي إغفال الضغوط والإغراءات التي تباشرها الولايات المتحدة الأمريكية في سبيل تضيق الخناق على إيران، سواء تعلق الأمر بفرض العقوبات الاقتصادية، أو إقناع الدول الكبرى وبخاصة منها الأوروبية والصين وروسيا بضرورة التعاون والتنسيق لمنع إيران من اقتحام النادي النووي اعتماداً على مؤشرات تحركاتها المريبة في محيطها الإقليمي.

كذلك لا تتوقف الأمم المتحدة عن التذكير بأهمية إحداث مناطق منزوعة السلاح النووي، وتعتبر ذلك خطوة بالاتجاه الصحيح للحد من الانتشار⁽²⁰⁾.

لا تخلو التوجهات الإيرانية لامتلاك السلاح النووي من صعوبات وتحديات تجعل هذا الرهان بعيد المنال، وذلك بالنظر إلى السياسات المعادية التي تباشرها إيران تجاه محيطها الإقليمي وتوجهاتها الملتبسة في عدد من مناطق العالم، والتي تحيل إلى

استثمار عناصر القوة الناعمة لتعزيز وجودها دون احترام مقومات الأمن الروحي لعدد من الدول وخصوصياتها الثقافية والسياسية، أو سيادتها، وهو ما تجسده بعض الحالات في إفريقيا مثلاً.

كذلك فإنّ العقوبات المفروضة على إيران تحدّ من إمكانية تمويل المشروع النووي الذي يظل بحاجة إلى إمكانيات مادية باهظة، كما تحدّ أيضاً من استخدام كفاءات وطاقت بشرية متخصصة في المجال من الخارج، وبخاصة من البلدان الغربية، وتشير المعطيات الإحصائية إلى أن القطاع النفطي الإيراني تأثر بشكل سلبي نتيجة تجدد العقوبات الأمريكية في أعقاب الانسحاب من الاتفاق، فيما تجد إيران نفسها أمام رفض الولايات المتحدة لهذا التوجه، وهي الدولة العظمى التي تملك مقومات القوة الكفيلة بردع أي سلوك إيراني على هذا المستوى.

إنّ الخيار العسكري لا يشكّل الحلّ الأمثل للولايات المتحدة لمنع إيران من حيازة السلاح النووي، لعدة اعتبارات منها الخشية من تكرار التجربة العراقية وما خلفته من فوضى، وبخاصة مع امتلاك إيران القدرات العسكرية والإمكانيات الجيوستراتيجية، والنفوذ الحيوي في منطقتي الخليج وآسيا الوسطى، ثم اتساع رقعة وعدد المنشآت النووية الإيرانية العلنية منها والسريّة، ما يجعل استهدافها محفوفاً بالصعوبات.

إنّ استخدام الخيار العسكري ضد إيران لن يجبر طهران على الإذعان للمطالب الأمريكية، بقدر ما سيزيد من تشدّد النظام، واتخاذ ردود أفعال حماسية تضرّ بمصالح الولايات المتحدة و إسرائيل، علاوة على حيازة إيران لعدد من خيوط اللعبة في العراق وبإمكانها إثارة كثير من المتاعب لواشنطن المنهكة أصلاً هناك، كما تستطيع إرباك خطط أميركا وحلفائها في أفغانستان، وأخيراً فتور رغبة الحلفاء الأوروبيين بشأن الإقدام على أي عمل عسكري جديد في الشرق الأوسط، خصوصاً ضد إيران، لاعتبارات اقتصادية واستراتيجية أوروبية⁽²¹⁾، لأن أي خطوة عسكرية أمريكية ضد إيران سيكون لها آثار وانعكاسات على سوق الطاقة العالمي والاقتصاد الدولي، وستلقى معارضة شديدة من أصدقاء وخصوم أميركا على حدّ سواء⁽²²⁾.

يبرز مسار تدبير إيران لملفها النووي أنها ستظلّ متشبّثة برغبتها في افتتاح النادي النووي العسكري عبر استغلال كلّ السبل، سواء ما تعلق منها بالمراهنة على الدعم الروسي والصيني في هذا الصدد، أو بتوظيف تدخلاتها في المنطقة العربية لكسب مزيد من الوقت أو التنازلات من الولايات المتحدة والغرب. غير أن الدول العربية بإمكانها أن تربك هذه الحسابات، إما بالسعي لاقتحام هذا المجال في إطار من التنسيق

والتعاون، وإما بتوظيف علاقاتها الإقليمية والدولية في سبيل تعزيز الضغط لمنع أي توجه إيراني عسكري في هذا الصدد.

ويمكن طرح مجموعة من السيناريوهات المتوقعة للتعامل الأمريكي مع الملف الإيراني، هي: إهمال الملف الإيراني، أو السعي لتغيير النظام من الداخل، أو الانتظار إلى حين وصول إيران إلى مرحلة متقدمة من تطوير سلاح نووي حتى تكون الضربة العسكرية الأمريكية ذات مغزى عسكري وبدعم أوروبي وغطاء شعبي، أو الاستمرار في التفاوض الدبلوماسي عن طريق الدول الأوروبية وتطبيق النموذج العراقي في الضربة المحتملة، أو حدوث انفراج في العلاقات الأمريكية-الإيرانية، أو توجيه ضربة عسكرية إسرائيلية بموافقة أمريكية، بحجة الدفاع عن النفس، أو تطبيق النموذج الكوري الشمالي⁽²³⁾.

وبغض النظر عن هذه الاحتمالات، يظل خيار الضغوط قائماً، خاصة إذا ما استُحضرت السياسات الصارمة التي اعتمدها ترامب منذ توليه السلطة في أمريكا، بعدما حوّل كثيراً من الشعارات الانتخابية إلى سياسات فعلية، وهو ما يشكل في جزء كبير منها رسائل واضحة لإيران، قد تستوعبها وتتصاع للضغوط الدولية الرامية إلى حصر إمكانياتها النووية في المجال المدني، وقد لا تستوعب الرسائل أو تتجاهلها لتجد نفسها أمام خيارات صعبة قد تكلفها كثيراً، خاصة إذا ما قررت الولايات المتحدة اللجوء إلى الخيار العسكري ضمن ضربة جوية محدودة ودقيقة تتكفل بها إسرائيل التي تزايدت مخاوفها مع التمدد الإيراني داخل سوريا.

إنّ تطوّر مسار الملفّ النووي الإيراني يبقى أيضاً مرتبطاً بمدى توظيف إيران للأوراق التي تملكها، سواء تعلق الأمر منها بإمكانياتها الاقتصادية والنفطية، أو بعلاقاتها مع روسيا والصين، أو باستغلالها للخلافات الغربية لصالحها، أو الاستمرار في إرباك الأوضاع السياسية والأمنية والاجتماعية داخل عدد من دول المنطقة، بما يمكن أن يدفع الولايات المتحدة إلى اعتماد سياسات أكثر مرونة، عبر السعي لإقرار اتفاق جديد يوازن بين المصالح المختلفة.

يوماً بعد يوم، يزداد الوعي العالمي بعدم جدية إيران في وقف برنامجها النووي العسكري، ولعل إصرارها على تحقيق هذا المشروع بالموازاة مع سياساتها العدائية تجاه محيطها يعطي انطباعاً سيئاً بأنّ موافقة المجتمع الدولي على امتلاكها لهذا السلاح ينطوي على مغامرة غير محسوبة، ستعكس بالسلب حتماً على السلم والأمن الدوليين في منطقة هشة على هذا المستوى.

وكذلك تزايد الضغوط على المنطقة العربية وتطويقها بترسانة نووية من الجانبين

الإسرائيلي والإيراني، كلها عوامل تفرض اعتماد استراتيجية موحدة باتجاه تحقيق قدر من التوازن عبر امتلاك عنصر الردع، وتسخير مختلف الطاقات البشرية والاقتصادية نحو امتلاك التكنولوجيا النووية في المجالين المدني والعسكري، وهو أمر يشكل خطراً على مستقبل الاستقرار والسلم في المنطقة.

المراجع والمصادر

- (1) ضيف الله الضعيفان، «العلاقات الأمريكية الإيرانية: الوجه الآخر»، التقرير الاستراتيجي الرابع-مجلة البيان، (بريطانيا، المركز العربي للدراسات الإنسانية بالقاهرة، الإصدار 4، 1428هـ)، ص242.
- (2) صحيفة النهار، الاتفاق التاريخي حول الملف النووي الإيراني الموقع في 2015... أبرز المحطات، (12 يناير 2018)، تاريخ الاطلاع: 28 أبريل 2019 <http://cutt.us/0HKf5>
- (3) إبراهيم الغيطاني، خيارات طهران: كيف تتأثر صادرات النفط الإيراني حال انهيار الاتفاق النووي؟، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، (8 مايو 2018)، تاريخ الاطلاع: 28 أبريل 2019 <http://cutt.us/xH3uf>
- (4) حسين عمارة، أهم بنود الاتفاق النووي الإيراني ولماذا يريد «ترامب» الخروج منه، «فرانس 24»، (28 مايو 2018)، تاريخ الاطلاع: 30 أكتوبر 2018 <http://cutt.us/6fPEQ>
- (5) رويتز، روسيا والصين ستصديان لمحاولة أمريكا تقويض الاتفاق النووي الإيراني، 23 أبريل 2018، تاريخ الاطلاع: 11 يونيو 2019 <http://cutt.us/FzLoy>
- (6) حسام إبراهيم، الإجراءات اللاحقة.. كيف ستُنقذ المؤسسات الأمريكية قرار الانسحاب من الاتفاق النووي؟ مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، (9 مايو 2018)، تاريخ الاطلاع: 30 أكتوبر 2018 <http://cutt.us/jwfpO>
- (7) خلصت إحدى الدراسات إلى أن ثمة دوافع عدّة أفرزت المخاوف العربية تجاه عدم تحجيم الاتفاق النووي للتهديدات الإيرانية، أجملتها في التهديد الصاروخي الإيراني عبر اليمن، والتمدد الإيراني عبر الوكلاء الشيعة في مناطق النزاعات، ومواصلة إيران تطوير قدراتها النووية، والرهان على الضغط الاقتصادي لتحجيم التهديدات. انظر، أمل صقر، محاصرة التهديد.. دوافع دول الخليج الداعمة للانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، (10 مايو 2018)، اطلع في: 29 أبريل 2019 <http://cutt.us/D1fbF>
- (8) للاطلاع على مختلف المواقف العربية بصدد الانسحاب الأمريكي من الاتفاق، تراجع، مواقف عربية داعمة للخطوة الأمريكية تجاه إيران، صحيفة البيان الإماراتية، (الإمارات العربية المتحدة: العدد 13840، 10 مايو 2018).
- (9) أبركان نجاة، «الملف النووي الإيراني بين دبلوماسية التفاوض الأوروبية وسياسة المواجهة الأمريكية»، مجلة المفكر، (الجزائر، العدد الثاني عشر، مارس 2015)، ص297.
- (10) توفيق المدني، «إيران النووية وأمريكا في لعبة المجابهات الإقليمية والدولية»، مجلة حوار العرب، (بيروت: مؤسسة الفكر العربي، العدد 18، مايو 2006)، ص9.
- (11) محمود حمدي أبو القاسم، أي مستقبل للصفقة المتأرجحة بين أوروبا وإيران، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، (19 فبراير 2019)، تاريخ الاطلاع: 28 أبريل 2019 <http://cutt.us/grj3W>
- (12) أيمن يوسف، «إيران في الحسابات الاستراتيجية الأمريكية.. من الاحتواء المزدوج إلى الشرق الأوسط الجديد»، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، (الأردن: جمعية كليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية، المجلد الخامس، العدد الأول، 2008)، ص170.
- (13) خضر عباس عطوان ووحيد وحيد مطلق: المستقبلات البديلة لإيران بعد خروج الولايات المتحدة من الاتفاق النووي، المركز الديمقراطي العربي، 1 سبتمبر 2018، تاريخ الاطلاع: 29 أبريل 2019 <http://cutt.us/LsFLG>
- (14) بوحمامة أسامة، الاتفاق النووي الإيراني وتأثيره على سياسة إيران اتجاه المنطقة العربية، مجلة دفاثر السياسة والقانون، (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 18، يناير 2018)، ص167
- (15) د. محمد عباس ناجي: 4+1.. كيف ستعامل إيران مع قرار ترامب بالانسحاب من الاتفاق؟ مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، (9 مايو 2018)، تاريخ الاطلاع: 29 أبريل 2019 <http://cutt.us/xTkws>
- (16) هياجنة عدنان، أزمة الملف النووي الإيراني وسيناريوهات الموقف الأمريكي المحتمل.. دراسة استراتيجية، مجلة دراسات شرق أوسطية، (الأردن، المجلد 12، العدد 41 و40، عام 2007)، ص17.
- (17) Flynt Leverett and Hillary Mann Leverett, «The United States, Iran and the Middle East's New «Cold War»», *The International Spectator*, (Roma: Istituto Affari Internazionali, Vol. 45, No. 1, March 2010, March 2010), PP 85 et 86
- (18) Jean-Paul Hebert, «L'Iran nucléaire face aux états-unis», *Recherches internationales*, n° 79, (Juillet-août-septembre 2007), P 104, accessed on: 29 Apr 2019. <http://cutt.us/WPCjN>

- (19) محمود خيري أحمد بنونة، أثر الطاقة النووية على العلاقات الدولية واستراتيجية الكتلتين، (القاهرة: كلية الحقوق، 1967)، ص45.
- (20) الأمم المتحدة، مجلة الوقائع، (نيويورك: العدد الثالث، عام 2004)، ص68.
- (21) ضيف الله الضعيفان، العلاقات الأمريكية الإيرانية: الوجه الآخر، مرجع سبق ذكره، ص242.
- (22) أيمن يوسف، إيران في الحسابات الاستراتيجية الأمريكية.. من الاحتواء المزدوج إلى الشرق الأوسط الجديد، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، (الأردن: جمعية كليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية، المجلد الخامس، العدد الأول، 2008)، ص166.
- (23) عدنان هياجنة، مرجع سبق ذكره، ص18.